



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلاي بونعامة - خميس مليانة-



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية ومحاسبة

الموضوع:

النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين الجزائرية

دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي خميس مليانة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص محاسبة وتدقيق

إعداد الطالبتين:

- بسكري مريم

- بونوة حسيبة

إشراف الاستاذ:

إبراهيم شيخ التهامي

الرقم	الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
01	مروان حايد	محاضر - أ-	رئيسا
02	إبراهيم شيخ التهامي	محاضر - أ-	مشرفا ومقررا
03	عبد القادر سونة	مساعد - ب-	ممتحنا

السنة الجامعية : 2021 / 2022

إهداء *

إلى من نزلت فيهما الآية الكريمة بعد بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ:

" ووصينا الإنسان بوالديه، حملته أمه وهنا على وهن، وفصاله في عامين، أن أشكر لي

ولوالديك إلي المصير. "

إلى من كان الدليل المنير، إلى من أعطى ولم يطلب، إلى من تمنى لي أكثر مما تمنى لنفسه

إلى من تمنى وصولي إلى هنا، إلى أعلى الناس: والدي العزيز

إلى ضياء قلبي وسر أخلاقي، إلى البسمة الدائمة، إلى من كانت سندا وعونا وطاقة

وحنان أمي الغالية.

إلى جميع أفراد أسرتي وكل عمال المكتبة المركزية والملحقة بجامعة خميس مليانة

وكل من يعمل في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة، الى

الذين كانوا دافعا لي لمواصلة المشوار الدراسي وتحفيزي على النجاح

إلى من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلبي.

* انظر إلى من دونك في الدنيا تسترح

* وانظر إلى من فوقك في العلم تجتهد *

بسكري مريم
بونوة حسيبة

* كلمة شكر *

نشكر الله تعالى الذي منحنا القوة وأعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف إبراهيم شيخ التهامي

أتقدم بجزيل الشكر للأساتذة على دعمهم و تشجيعهم طيلة

مسار الدراسي و كذلك لإتمام هذا العمل.

دون أن ننسى كل الشكر والتقدير لأعضاء لجنة التقييم

لقبولهم مناقشة هذا العمل،

و تقويمه و تصحيحه.

إلى كل من قدم لنا يد المساعدة

من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين الجزائرية ، وتم اختيار الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة كدراسة حالة حيث اعتمدنا في دراستنا على أداتين هما المقابلة الشخصية ودراسة مختلف الوثائق الخاصة بالصندوق ومن اجل الوصول الى أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي في الجانب النظري بغرض تحديد مختلف المفاهيم المرتبطة بموضوعنا ،والمنهج التحليلي في الدراسة النظرية.

الكلمات المفتاحية :

التأمين ، شركات التأمين ، النظام المحاسبي المالي .

Summary

This study aims to know the financial accounting system in Algerian insurance companies, and the Regional Fund for Agricultural Cooperation in Khemis Miliana was chosen as a case study. In order to define the various concepts related to our subject, and Analytic metal method in theoretical stud.

key words :

Insurance, insurance companies, financial accounting system.

*** - الفهرس - ***

	الاهداء
	الشكر
	الملخص
	الفهرس
	قائمة الاشكال
أ-ث	مقدمة
الفصل الأول : الاطار النظري للنظام المحاسبي المالي لشركات التأمين	
06	تمهيد
07	المبحث الأول: مفاهيم أساسية للتأمين
08-07	المطلب الأول: نشأة التأمين
09-08	المطلب الثاني : تعريف التأمين
13-10	المطلب الثالث: أنواع التأمين وأهميته
14	المبحث الثاني: شركات التأمين
14	المطلب الاول: مفهوم شركات التأمين
16-15	المطلب الثاني: خصائص نشاط شركات التأمين
18-17	المطلب الثالث : وظائف شركات التأمين
19	المبحث الثالث : ماهية النظام المحاسبي لشركات التأمين
20-19	المطلب الاول: مفهوم النظام المحاسبي لشركات التأمين
21-20	المطلب الثاني: خصائص النظام المحاسبي لشركات التأمين
26-21	المطلب الثالث: عناصر النظام المحاسبي لشركات التأمين
27	المطلب الرابع: الدراسات السابقة
29	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للنظام المحاسبي المالي لشركات التأمين

31	تمهيد
32	المبحث الأول: الإطار العام للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي
33-32	المطلب الأول : لمحة تاريخية عن تطور الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي
34-33	المطلب الثاني: تعريف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي ومهامه
36-34	المطلب الثالث :دراسة الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي
37	المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية للحوادث
38-37	المطلب الأول: التصريح بالحوادث
39-38	المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لارتفاع و الانخفاض في الإنتاج "الحوادث"
41-40	المطلب الثالث: التسجيل المحاسبي للحوادث
42	المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية للمخصصات الفنية
43-42	المطلب الأول: مخصصات الشيكات غير المدفوعة
45-43	المطلب الثاني: مخصصات الديون المشكوك فيها
47-45	المطلب الثالث: المخصصات الحسابية
48	خلاصة الفصل
51-50	الخاتمة
55-53	قائمة المراجع

قائمة الأشكال :

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
34	الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	01

مقدمة

مقدمة:

يتعرض الانسان في حياته اليومية الى أخطار ان تحققت تسببت في خسائر نفسية أو مادية او كلامهما معا ولدراء هذه المخاطر التي تصيبه ظهرت فكرة التأمين وازدهرت بتطوره ،كونها تهدف الى الاحتياط والحذر من حوادث المستقبل وتقادي الخسائر المتوقعة ،والتي يصعب على الانسان التصدي لها أو أن يحدد مقدارها أو جسامتها والنتائج المترتبة عنها.

ولما صعب مي المجتمعات الحديثة أن يجتمع الافراد بعدد كاف لمجابهة المخاطر ظهرت شركات التأمين لتقوم بحمايتهم، من خلال رد الخسائر ودفع التعويضات والمحافظة على الافراد وممتلكاتهم، فاصبح للعمل التأميني هدف اقتصادي وذلك عن طريق تعبئة مدخرات الأفراد والشركات، وتوظيف هذه الأموال في شتى المجالات.

ونظرا لتطور الخدمات التأمينية انعكس أثر النشاط التأميني الذي تقوم به شركات التأمين على الحسابات التي يتم من خلالها تسجيل وتبويب عملياتها، كما ان طبيعة نشاطها يحدد شكل وعدد الدفاتر المستخدمة، كذلك نجد أن تعدد أنواع العمليات التأمينية يعكس اثره على عدد ونوعية الحسابات الختامية التي يتم اعدادها في آخر الفترة المالية ،حيث يتم اعداد حسابات ختامية لبيان نتيجة أعمال كل فرع من فروع التأمين.

الا ان المحاسبة في شركات التأمين تختلف عن غيرها من الانشطة الاقتصادية الأخرى في درجة تأثرها بطبيعة عمليات التأمينية التي تزاولها هذه الشركات، ومدى ارتباطها بالقوانين والأنظمة التي تصدرها الدولة للإشراف والرقابة على قطاع التأمين.

من خلال ما سبق ذكره من أهمية لموضوع البحث وحتى نتمكن من تحقيق هدف الدراسة نطرح إشكالية البحث التالية:

- ما واقعية تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين الجزائرية؟

*بناءا على السؤال الرئيسي يمكن طرح جملة من التساؤلات نوردها فيما يلي:

- 1) ما المقصود بالتأمين؟ وفيما تتمثل أهميته؟
- 2) فيما تتمثل وظائف شركات التأمين؟
- 3) فيما تتمثل خصائص النظام المحاسبي في شركات التأمين؟

*** - فرضيات البحث:**

- (1) التأمين أحد الركائز الأساسية التي تبنى عليها السياسة الاقتصادية التنموية في أي دولة، وذلك راجع إلى توفير موارد مالية معتبرة لفائدة المشاريع المنتجة و تسهيل الائتمان و الحد من التضخم.
- (2) من ضمن الوظائف التي تقوم بها شركات التأمين، منح الائتمان لعملائها إما مباشرة من خلال منح قروض لحملة وثائق التأمين كوسيلة ضمان للوفاء، أو بضمان الرهون العقارية أو بضمانات أخرى.
- (3) من بين خصائص النظام المحاسبي في شركات التأمين نجد ضرورة ملائمة النظام المصمم لطبيعة، ظروف، وحجم عمليات شركة التأمين.

*** - مبررات اختيار الموضوع :**

تم اختيار هذا البحث لعدة أسباب منها:

- الاهتمام الشخصي بموضوع محاسبة شركات التأمين
- أهمية الصناعة التأمينية في الاقتصاد الوطني باعتبارها قطاع مهم و حساس، إضافة إلى كونها وسيلة لتعبئة الادخار.
- انتشار و تعدد شركات التأمين العمومية و الخاصة، و تطور نتائجها خاصة في السنوات الأخيرة.
- تلاءم الموضوع مع التخصص المتبع خاصة أن شركات التأمين تعد من أبرز مكونات النظام المالي مما، يدعونا للتساؤل و الرغبة في معرفة شكل المحاسبة التي تعالج عمليات شركات التأمين و تحدد نتائجها و تظهر مكونات حساباتها.

*** - أهمية البحث :**

للتأمين أهمية في التنمية الاقتصادية، ويكمن ذلك في دوره الذي يظهر من خلال توفيره للضمانات اللازمة لتحقيق خطط هذه الأخيرة من جهة، و تجميعه حصيلة معتبرة من الموارد المالية تستفيد منها المشاريع المنتجة من جهة أخرى، و لذلك تظهر أهمية الموضوع في الدور الذي يلعبه التأمين في الحياة الاقتصادية الجزائرية.

كذلك ترجع أهمية البحث إلى التحولات التي تشهدها مؤسساتنا نحو اقتصاد السوق كالتركيز على الكفاءة، الفعالية، والتوجه نحو توفير معلومات محاسبية لفئة محددة، وهم أصحاب رؤوس الأموال من خلال تطبيق أنظمة محاسبية جديدة.

* - أهداف البحث :

تهدف الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية بالإضافة إلى صحة أو خطأ الفرضيات المقدمة، وإضافة على ذلك فإن دراستنا تهدف إلى :

- فهم طبيعة النظام المحاسبي لشركات التأمين
- -توضيح واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على شركات التأمين باعتبارها تمارس صناعة خاصة تميزها عن بقية الصناعات، فهي مطالبة بتوفير معلومات محاسبية بخصوصيات تتناسب هذه الصناعة.
- جعل هذه الدراسة من بين المراجع العلمية في هذا الموضوع لاسيما الدراسة الميدانية.

* - حدود الدراسة :

- هناك حدود مكانية وأخرى زمانية .
- الحدود المكانية: تتعلق هذه الدراسة بالصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بخميس مليانة.
- الحدود الزمانية: تمت الدراسة في الفترة الممتدة بين مارس وماي 2022.

* - المنهج المتبع:

لمعالجة الإشكالية المطروحة وتحقيق الأهداف المرجوة من الموضوع، اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، بحيث سنحاول في مرحلة معرفة ماهية التأمين وشركات التأمين ثم تبين النظام المحاسبي في شركات التأمين.

قمنا بدراسة تطبيقية لدى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA كنموذج لهذا القطاع وكذا الاستعانة ببعض المراجع العربية.

كما اعتمدنا في هذه الدراسة على بعض آراء المتخصصين في المجال رغم صعوبة ذلك والنقص الكبير الذي يعاني منه القطاع من حيث المؤهلات.

* - هيكل البحث :

و للإجابة على الإشكالية المطروحة و محاولة إثبات أو نفي الفرضيات قمنا بتقسيم البحث إلى جزئين، جزء نظري مكون من فصل واحد وجزء تطبيقي مكون من فصل واحد.

الجزء النظري:

-الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي لشركات التأمين.

بالنسبة للفصل الأول فهو مقسم لثلاثة مباحث، المبحث الأول نتكلم فيه عن المفاهيم الأساسية للتأمين، وبالنسبة للمبحث الثاني فهو مخصص لشركات التأمين، أما المبحث الثالث فنتكلم فيه عن ماهية النظام المحاسبي لشركات التأمين.

الجزء التطبيقي:

-الفصل الثاني: دراسة تطبيقية للنظام المحاسبي المالي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA .

نجد في هذا الفصل ثلاث مباحث اولها نتطرق فيه إلى التقديم العام للشركة من حيث نشأة الشركة ،تطورها، مهامها وهيكلها اما في البحث الثاني نتطرق فيه الى المعالجة المحاسبية للحوادث ، بالإضافة إلى المبحث الثالث والآخر نتطرق فيه الى المعالجة المحاسبية للمخصصات الفنية.

*- صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهتنا خلال دراسة الموضوع ما يلي:

- صعوبة وجود موضوع الدراسة في بعض المؤسسات.
- فكرة أسرار مصالح الصندوق و الحفاظ عليه أدى إلى صعوبة الحصول على المعلومات.
- ضيق الوقت المقدم لإعداد المذكرة.

الفصل الأول
الاطار النظري للنظام المحاسبي المالي
لشركات التأمين

تمهيد

أضحى للتأمين أهمية كبرى في المجتمعات البشرية حولته إلى ضرورة اجتماعية وحاجة اقتصادية في نفس الوقت، وذلك باعتباره مظلة أمان لتغطية الخسائر الناتجة عن المخاطر والحوادث التي قد تقع على الأفراد أو المؤسسات داخل المجتمع، ويعتبر أيضا إحدى وسائل الادخار والاستثمار التي شهدت نمواً كبيراً في الفترة الراهنة.

ومن جهة أخرى، فإن للتأمين أهمية نسبية كبيرة ومهمة في إنعاش حركة التنمية في الاقتصاديات الوطنية، ويتضح ذلك من خلال دوره في إعطاء الراحة والثقة للمؤسسات والمشاريع بمختلف أنواعها وأحجامها في ممارسة نشاطاتها دون تردد أو تحفظ، حيث يقوم التأمين بتوفير غطاء حماية يعمل على تحويل تأثير مختلف أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها الإنسان إلى مؤسسات مهنية مهيأة وقادرة على تحمل آثار مثل هذه المخاطر تسمى بشركات التأمين.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للتأمين

يعتبر التأمين في مفهومه البسيط إعطاء الأمان من أجل مواجهة الخطر المحتمل وقوعه في المستقبل، وذلك حتى يعطي الثقة اللازمة للمستثمر من أجل اختراق عالمه المجهول وهي بيئة الاستثمار. ويعد التأمين كآلية ناجحة لمواجهة كل العراقيل الاجتماعية و الاقتصادية و حتى الأمنية منها في بعض الأحيان، وذلك من خلال ميزته الخاصة في دعم الإنسان المستثمر في حالة وقوع الضرر. ولذلك سيسارع الإنسان منذ الأزل إلى ابتكار هذه التقنية التي توفر له الظروف المناسبة للإنتاج و العمل.

المطلب الأول: نشأة التأمين

لقد سعى الإنسان منذ العصور القديمة إلى التعاون بطريقة جماعية من أجل مساعدة كل من لم يسعفهم الحظ وكان عرضة للأخطار والمصائب ، إذ نجد أولى الجمعيات لدفع أموال النجدة لمن يستحقها عند الإغريق القدامى والرومان، كما نجد آثار وجود تنظيمات النجدة عند المصريين القدماء منذ 4500 سنة قبل الميلاد وكذلك عن اهل الحضارة ما بين النهرين او عند الرومان القدماء.¹

والتأمين بمعناه الحديث تعود جذوره إلى العصور الوسطى في التجارة البحرية فيما كان يسمى بالمغامرة الكبيرة نظرا لان هذه التجارة كانت تكاليفها كبيرة ولم تكن مضمونة كونها كانت عرضة للقرصنة او مهددة بالغرق نتيجة للعواصف البحرية، فكانت تمنح قروض من طرف بنوك للتجار في حالة وصول البواخر بسلام وكانت تعاد هذه الأموال إلى أصحابها بقيمة مضافة كانت تصل إلى حد 40 بالمائة من القيمة الكلية.²

و في حوالي 1234 قامت الكنيسة على لسان البابا غري غورا بتحديد القيمة المضافة للفوائد على أساس أنها عالية جدا وتخفيضها باعتبارها ربا بالنسبة للبنوك. و منه تم تحديد طريقة تضمن للبنوك الحصول على قروضهم

¹ . عبد العزيز فهمي هيكل، مقدمة في التأمين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2001، ص12.

² . نفس المرجع السابق.ص13.

بتأسيس ما يسمى بالتأمين البحري الذي وضعت من خلاله الركائز المعروفة بالتأمين بين مختلف الأطراف: التجارة من جهة والبنوك من جهة عن طريق وضع عقود مكتوبة تضمن علاقة بين طرفي العقد.¹

ومن الملاحظة أن العقود كانت تحطم فور وصول وانتهاء رحلة البواخر فكانت العقود الأولى سارية المفعول بداية الرحلة إلى نهايتها.

تطور التأمين مع تنوع الأخطار وتعددتها إذ أن أولى التأمينات البحرية ظهرت في القرن 14 وأولى تأمين الأشخاص في القرن 15 و16، وفي القرن 17 نجد التأمين ضد الحرائق خاصة مع حريق لندن الشهير في 2 سبتمبر 1666 إما التأمينات ضد وقوع الحوادث فقد ظهرت في قرن 18.²

المطلب الثاني: تعريف التأمين

نظرا لأهمية التأمين في حياتنا اليومية وجب علينا الاحاطة بمفهومه حيث ان اطلاق مصطلح او تسمية معينة على ظاهرة او نشاط او مؤسسة تختلف مدلولاته وتتباين مفاهيمه وتتفرع معانيه من حيث المحتوى اللغوي لهذا المصطلح او من حيث الغرض العلمي منه او من حيث الوظيفة التي يقوم بها فضلا عن السبب التاريخي لنشأته وعليه فان البحث عن تعريف التأمين يدفعنا حتما في الخوض في مدلوله اللغوي ووصفه القانوني وكذا محتواه الاقتصادي وجوانبه الفنية.³

1. التعريف اللغوي:

التأمين من آمن اي اطمأن وزال خوفه وبمعنى سكنة قلبه ، ومن ذلك قوله تعالى في الآية الرابعة من سورة قريش : ".وآمنهم من خوف..".⁴

1. عز الدين فلاح، التأمين (مبادئه، أنواعه)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 01، 2008، ص 06-07.

2. نفس المرجع، ص 7.

3. حديدي معراج، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1999، ص 06.

4. سورة قريش (الآية 04).

2. التعريف القانوني:

عرف علماء القانون التأمين بتعريفات متعددة ، فالقانوني الفرنسي لإيمانويل يرى بانه ذلك العقد الذي يتعهد بمقتضاه المؤمن بأن يعوض المؤمن له الخسائر الاجتماعية التي يتعرض لها هذا الاخير مقابل مبلغ من النقو يسمى قسط التأمين.¹

3. التعريف الاقتصادي:

يهدف التأمين إلى تكوين هيئة يساهم فيها الافراد ،لتعويض الخسائر التي تلحق بعضو ينتمي اليها .فالاقتصادي الامريكي ويلبت عرف التأمين على انه مشروع اجتماعي يهدف الى تكوين رصيد بغرض مجابهة خسائر مالية غير مؤكدة ويلبت عرف التأمين على انه مشروع اجتماعي يهدف الى تكوين رصيد بغرض مجابهة خسائر مالية غير مؤكدة ويلبت عرف التأمين على انه مشروع اجتماعي يهدف الى تكوين رصيد بغرض مجابهة خسائر مالية غير مؤكدة ،والتي يمكن تحاشيها عن طريق نقل عبء الخطر من عدة اشخاص الى شخص واحد او مجموعة من الاشخاص.²

كما ان فريدان عرف التأمين على ان الفرد الذي يشتري تأميناً ضد الحريق على منزل يمتلكه ،يفضل تحمل خسارة مالية صغيرة مؤكدة بدلا من أن يبقى متحملا خليطا من احتمال ضعيف لخسارة مالية كبيرة (منزل بأكمله) واحتمال كبير بان لا يخسر شيئا فهو يفضل حالة التأكد من حالة عدم التأكد.

4. التعريف الفني:

يعرف التأمين فنيا بأنه عملية فنية لها هيئات منظمة مهامها جمع أكبر عدد ممكن من المخاطر المتشابهة، بحيث يتحمل المؤمن عن طريق المقاصة أعباء هذه المخاطر وفقا لقوانين الإحصاء، وبذلك يتحصل المؤمن له، أو

¹ لمادة 619 من القانون المدني الجزائري، النص الكامل للقانون وتعديلاته إلى غاية 20 جانفي 2005.

² محمد رفيق المصري، إدارة الخطر والتأمين المنظور العلمي والعملي، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، الطبعة 01، 1998، ص309.

من يعينه في حالة تحقق الخطر على تعويض من المال لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر.¹

المطلب الثالث: أنواع التأمين و أهميته

أولاً: أنواع التأمين:

ان حاجة الانسان الملحة اظهرت انواع كثيرة من التأمين حيث يؤدي حصرها الى قائمة طويلة يكون من الصعب استيعابها، فتم تقسيم هذه الانواع تبعاً للخطر المؤمن ضده وعلى اساس الادارة العلمية، ووفق الغرض منه وحسب الهيئة التي تقوم بدور المؤمن.

• التقسيم تبعاً للخطر المؤمن ضده:

يتضمن هذا التقسيم تأمينات الاشخاص، تأمينات الممتلكات وتأمينات المسؤولية المدنية .

حيث تشمل تأمينات الاشخاص الاخطار التي قد تصيب الاشخاص مباشرة او افراد عائلاتهم سواء في حياتهم او صحتهم، وبذلك يدخل ضمن هذا النوع التأمين على الحياة والتأمين ضد المرض والبطالة .

أما تأمينات الممتلكات فيتمثل موضوعها في الممتلكات المادية للأفراد والشركات ويتضمن فروعاً عديدة تتمثل في: التأمين البحري، التأمين ضد السرقة وكسر الزجاج، التأمين على الماشية والمحاصيل الزراعية ضد تقلبات الطبيعة التأمين ضد الزلازل والبراكين وغيرها . وعن تأمينات المسؤولية المدنية فيتضمن الاخطار التي تصيب شخص ويكون مسؤولاً عنها شخص آخر، وغالباً ما يكون مصدر الضرر المسؤولية التقصيرية للمؤمن له . ويشكل وسيلة فعالة لحماية حق المتضرر من التماطل و اعسار المسؤول عن الحادث، وتشمل ما يلي:²

(1) تأمين المسؤولية المدنية للمالك ازاء جيرانه عن الاضرار التي تصيبهم بسبب اي خطر يحدث في مبناه ويمتد الى ممتلكاتهم .

(2) تأمين المسؤولية المدنية ولأصحاب السفن والسيارات والطائرات ، مالكي المحلات العامة كالسينما ، المطاعم المسارح والفنادق .

¹ نفس المرجع السابق ،ص310.

² عبد الرزاق بن خروف، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، مطبعة حيرد، الطبعة الاولى، مصر، 1998،ص187

3) تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب الاعمال من اصابات العمل والامراض المهنية لكل من الاطباء والمهندسين والصيادلة .

• **التقسيم على اساس الادارة العلمية للتأمين :**

يكون التقسيم على اساس الادارة العلمية للتأمين وفق المخاطر التي تهدد المؤمن له سواء في حياته او ممتلكاته، فيظهر بذلك ما يلي:¹

1) التأمين على الحياة :

يشمل التأمينات المتعلقة بحياة الانسان كدفع مبلغ معين عند وفاته او عند بلوغ سن معين او ضمان معاش خلال حياته ، غالبا ما يسمى هذا النوع بتأمينات الرسملة لأنها تقوم على الاقساط المدفوعة دوريا.

2) التأمين العام :

يتضمن جميع التأمينات التجارية ماعدا التأمين على الحيات ويشمل التأمين البحري ،البري ،الجوي، المسؤولية المدنية والامراض المهنية .

• **التقسيم تبعا للغرض من التأمين:**

يكون الغرض من التأمين اختياريا او الزاميا ، ونميز بين النوعين ما يلي:²

1) التأمينات الخاصة او الاختيارية :

يكون التعاقد بمحض ارادة المؤمن له دون اي نوع نمم الاجبار ،اي ان الرغبة هي العامل الاساسي في العملية التأمينية ومن امثلتها ذكر التأمين على الحياة ،التأمين البحري ...

2) التأمينات الاجتماعية او الإجبارية :

يلزمها القانون في بعض الدول لأغراض اجتماعية ، ولذلك لا يساهم المستفيدون منها الا بجزء بسيط في شكل اقساط التأمين وهي تشمل :التأمين على السيارات ،تأمين اصال والامراض المهنية .

¹ إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص55.

² نفس المرجع السابق، ص 56.

• التقسيم حسب الهيئة التي تقوم بدور المؤمن:

نميز ضمن هذا التقسيم ما يلي:¹

- (1) التأمين التجاري: ويقوم هذا التأمين على أساس تجاري أي بهدف تحقيق الربح، بحيث يتم حساب قسط التأمين على أساس تغطية الخطر المؤمن منه، بجانب نسبة إضافية أخرى لتغطية المصاريف
- (2) التأمين التعاوني: يقوم التأمين التعاوني على أساس تعاوني بحت، بحيث أن الهدف منه ليس تحقيق الربح وإنما توفير التغطية التأمينية بأقل تكلفة ممكنة.
- (3) التأمين الاجتماعي: يقوم التأمين الاجتماعي على أساس أهداف اجتماعية، فغايته ليس الربح وإنما حماية الطبقات الضعيفة من الأخطار التي قد يتعرضون لها، ولا يكون لهم دخل فيها ولا قدرة على حماية أنفسهم منها، وفي العادة ما يفرض هذا التأمين بشكل إجباري من طرف هيئات حكومية.

ثانياً: أهمية التأمين

تتمثل أهمية التأمين في الخدمات التي يوفرها للدول والأفراد والمؤسسات الاقتصادية والتجارية ومن أهم فوائده ما يلي:²

- توفير الأمان من خلال تخفيفه درجة القلق والخوف لدى الأفراد وأصحاب رؤوس الأموال باعتبار أن وجوده يوفر الضمان لتوفير التعويضات المالية عن الخسائر الناتجة عن تحقق أخطار معينة.
- يسمح التأمين للأفراد والعائلات باستعادة نفس المركز المالي السابق قبل وقوع الخسارة وبالتالي المحافظة على نفس المستوى المعيشي دون اللجوء إلى طلب المساعدة من الغير.
- إن التعويض يضمن استمرار المشاريع في مزاولة نشاطها وبالتالي يحفظ وظائف العاملين في تلك المشاريع كما يضمن استمرار توفير السلع للمستهلك وهو بذلك يضمن الاستقرار الاقتصادي للمشروعات.
- إن صناعة التأمين تعد مصدراً من مصادر تمويل المشروعات الاستثمارية من خلال توظيف أقساط التأمين لتمويل ودعم المشاريع الاقتصادية والمالية والاستثمار فيها ولا شك أن هذه الاستثمارات تلعب دوراً كبيراً في النمو الاقتصادي و تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

¹ نفس المرجع السابق، ص 57.

2

- إن التأمين يعتبر أساساً للائتمان التجاري، فتأمين الائتمان يشجع على التوسع في عمليات الإقراض وعمليات البيع بالتقسيط بحيث يضمن حصول المقترضين و البائعين على حقوقهم كاملة في حالة وفاة المدين أو المشتري و يضمن للمدين سداد الرصيد المتبقي عليه إذا ما توفى قبل تمام السداد و بالتالي يزيل عن كاهل الورثة عبء الاستمرار في سداد الدين.
- يساهم التأمين في تطوير وسائل الوقاية و المنع بهدف تخفيض معدل تكرار وقوع الحوادث أو تقليل حجم الخسائر المتوقعة، و ذلك من خلال قيام شركات التأمين بإجراء البحوث و الدراسات أو دعمها و جلب المختصين في مجال الأمن و السلامة من أجل استحداث و تطوير تلك الوسائل و تقديم التوصيات التي من شأنها أن تقلل الخسائر.
- تمثل أقساط التأمين جزءاً لا يستهان به من المعاملات التجارية الدولية في شكل استيراد و تصدير غير مرئي تعتمد عليه دول كثيرة كجزء هام من صادراتها، و يعود عليها بمبالغ طائلة في صورة أقساط تأمين و إعادة تأمين.

المبحث الثاني : شركات التأمين

لفهم طبيعة النظام المحاسبي لشركات التأمين يتوجب معرفة طبيعة نشاط التأمين من حيث ما يتميز به من خصائص من جهة، و ما تقدمه أو تقوم به شركات التأمين من عمليات و ما يترتب عن ذلك من إيرادات و مصاريف من جهة أخرى.

المطلب الاول: مفهوم شركات التأمين

اختلفت وتنوعت التعاريف المقدمة لشركات التأمين حيث تعرف بأنها:¹

وسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط المقدمة من المؤمن لهم، ثم يعاد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد وبالتالي يمكنها أن تحقق قدر من الأرباح المتعلقة بالتعويضات المتوقع دفعها و الأقساط المطلوب تحصيلها.

عرف الدكتور ناظم أحمد الشمري شركات التأمين على أنها مؤسسة مالية تقوم بتوفير التأمين للأفراد والمشروعات من المخاطر والخسائر التي يمكن أن تتعرض لها و هذا بدفع تعويضات مالية لهذه الجهات المتضررة، وتعد شركات التأمين ذات أهمية كبيرة في تجميع الموارد المالية من أقساط التأمين، وتوظف هذه الموارد في إقراض مختلف المشاريع التي تكون بحاجة للتمويل، وتحقق ربحها عن طريق الفرق بين نشاطها الدائن و المدين.

كما عرفت شركة التأمين على أنها عبارة عن شركة تجارية تهدف لتحقيق الربح، حيث تقوم بتجميع أقساط من المؤمن لهم واستثمارها في أوجه استثمارية مضمونة بهدف تحقيق الربح عن طريق ما تحصله الشركة من زيادة من مقدار ما تتحمله من تعويضات .

¹ . عبد الغفار حنفي، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 127.

المطلب الثاني: خصائص نشاط شركات التأمين.

نظرا لاختلاف العمليات التأمينية عما دونها من العمليات الاقتصادية لشركات الأعمال، ينفرد نشاط شركات التأمين بعدة خصائص و مميزات نذكرها فيما يلي:

1- الثقة المالية العالية: يتمتع نشاط التأمين بالثقة المالية العالية، لأن شركات التأمين تقدم خدمات آجلة تتمثل في دفع التعويضات والوفاء بالالتزامات اتجاه عملائها، وذلك دون أي ضمانات سوى أنها تعتمد على مصدر تمويل وهو رأس المال المتجمع من أقساط المساهمين، بخلاف الشركات الأخرى التي يمكنها إضافة إلى ذلك الحصول على تمويل خارجي كالقروض القصيرة والطويلة الأجل.¹

ولهذا فإن شركة التأمين ملزمة بتحديد حد أدنى لرأس المال اللازم لممارسة نشاطها، وهنا يظهر لنا الإشراف الحكومي على هذه الشركات من أجل حماية حقوق حملة وثائق التأمين والمحافظة على المدخرات الوطنية.

2-كيفية تحديد سعر الخدمة التأمينية: تقدم شركات التأمين خدمات آجلة و مستقبلية لا تخضع أسعارها إلى قوانين العرض والطلب التلقائية في السوق، و إنما تتحدد هذه الأسعار على أساس الخبرة الفنية والاستعانة بالأساليب الرياضية والإحصائية المختلفة وهذا ما يجعلها ثابتة تقريبا، و نجد بذلك التقارير المحاسبية الخاصة بنشاط التأمين غالبا ما تكون مرتكزة على الأحداث المستقبلية بهدف بيان قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها الحاضرة والآجلة.²

3-إشكالية تحديد نتيجة نشاط التأمين: نظرا للفترة الزمنية الطويلة التي تمتد خلالها عقود التأمين فإنه يصعب على شركة التأمين تحديد نتيجة نشاطها من أرباح وخسائر بدقة كافية في ختام السنة المالية، و بعض العقود مثل عقد التأمين على الحياة تمتد لفترة طويلة مما يترتب عنها أن مقدار الالتزامات المالية و المصروفات الخاصة بها لا يمكن تحديد قيمتها بدقة إلا بعد انتهاء آجال استحقاق تلك العقود، مما يؤدي إلى وجود نوع من الاحتمال و التقدير

¹ .مختار محمود الهاني، التأمين التجاري والاجتماعي(الجوانب النظرية والأسس الرياضية)، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة 01، 2008، ص 129-132.

² .نفس المرجع السابق، ص133.

في معرفة نتائج أعمال نشاط التأمين على عكس المؤسسات الأخرى التجارية التي يمكنها تحديد نتائجها في السنة المالية.¹

4- القيود القانونية على استثمارات شركات التأمين: على شركات التأمين أن تستثمر الأموال المتاحة لديها و لكن في ضوء ما هو محدد حسب القانون، سواء بالنسبة لأوجه الاستثمار الواجب الاستثمار بها أو بالنسب التي يحددها القانون لكل نوع من أنواع الاستثمار، أي أن القيود القانونية تحد من قدرة شركات التأمين على الاستثمار في أنواع غير محددة في القانون بعكس الشركات الأخرى في أوجه النشاط الاقتصادي.²

5- تعدد فروع نشاط التأمين: إن أغلب شركات التأمين تعمل في فروع مختلفة بالنظر إلى تنوع الأخطار التي تصيب الفرد، فنجد هذه الشركات تنشط في مجال التأمين على الحياة، وكذا التأمين على الممتلكات...

وفي مجال التأمين على الممتلكات يجبر القانون شركات التأمين على إعداد قوائم مالية لكل فرع على حدى بالإضافة إلى الميزانية المجمع لفرعي النشاط معا وتتمثل تلك القوائم المالية الإلزامية في ما يلي:

*الميزانية.

*قائمة الدخل.

*قائمة إيرادات ومصاريف تأمينات الأشخاص وتكوين رؤوس الأموال.

* قائمة إيرادات ومصاريف تأمينات الممتلكات والمسؤوليات.

*قائمة التدفقات النقدية.

وهذا لا يحصل في الشركات التجارية الأخرى التي ينتج عن نشاطها منتجات عديدة، فهي لا تعد ميزانية لكل منتج على حدى.

¹. نفس المرجع السابق، ص134.

² ثناء محمد نعيمة، محاسبة شركات التأمين (الإطار النظري والتطبيق العملي)، دار إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002، الطبعة 01، ص08.

المطلب الثالث: وظائف شركات التأمين

تتعدد العمليات التي تؤديها شركات التأمين لتكون في مجموعها الأنشطة الرئيسية التي يتم من خلالها تحقيق الأهداف المسطرة، ويمكن ذكر العمليات التي تقوم بها شركات التأمين فيما يلي:¹

1- عمليات إصدار وثائق التأمين وتجميع المدخرات:

تتمثل إجراءات إصدار وثائق التأمين في قيام الشخص الذي يريد التأمين بملء طلب التأمين، و بعد ذلك تقوم شركة التأمين بدراسة هذا الطلب قبل الموافقة عليه و هذا إما بإجراء الكشف الطبي لطالب التأمين أو معاينة الطلب محل التأمين.

عند قبول طلب التأمين تصدر شركة التأمين الموافقة مع تحديد قيمة القسط الأول و تحصيله، و يمثل مجموع الأقساط الدورية أو الأقساط في شكل دفعة واحدة رصيد شركة التأمين من المدخرات أو رؤوس الأموال التي تضمن تغطية التعويضات أو الخدمة التأمينية المقدمة والتزامات شركة التأمين بصفة عامة، و تعمل شركة التأمين على استثمار تلك الأموال في مجالات الاستثمار المقررة طبقاً للقانون سواء كانت طويلة أو متوسطة الأجل بما يعود عليها من عوائد وأرباح وذلك بعد تكوين الاحتياطات والمخصصات الفنية.

2- عمليات تكوين الاحتياطات والمخصصات الفنية:

تلتزم قوانين التأمين في جميع دول العالم شركات التأمين أن يكون لديها احتياطات و مخصصات فنية تكفيها لتغطية التزاماتها التعويضية، و ذلك إضافة إلى الاحتياطات الأخرى و الأرباح المحتجزة المعروفة لدى جميع الشركات التجارية.

و الغرض من هذه المخصصات الفنية هو استعمالها كأداة لمواجهة التزامات شركة التأمين المحتملة أو المؤكدة الحدوث مستقبلاً.

¹ محمد السيد سرايا، المحاسبة في المنشأة المالية (البنوك التجارية وشركات التأمين)، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2008، ص 383-387.

3-عمليات استثمار رؤوس الأموال:

بعد أن تقوم شركات التأمين بتجميع الأموال من زبائنها وتكوين المخصصات الفنية، تشرع في رسم خطة استثمارية، آخذة بعين الاعتبار الخطوات السليمة التي تضمن عوائد كبيرة مع أقل مخاطرة، و يجب أن تهدف السياسة الاستثمارية إلى تحقيق معدلات استثمارية معينة، بالإضافة إلى تحقيق دخل سنوي لا يقل عن عائد الأملاك المشروع في السوق.

4-العمليات المتعلقة بالتوصيات:

من ضمن العمليات التي تقوم بها شركات التأمين، منح الائتمان لعملائها إما مباشرة من خلال منح قروض لحملة وثائق التأمين كوسيلة ضمان للوفاء، أو بضمان الرهون العقارية أو بضمانات أخرى.

5-العمليات المتعلقة بالتعويضات:

التعويضات هي تلك المبالغ التي قامت شركة التأمين بدفعها فعلا إلى المؤمن لهم خلال الفترة المالية وذلك لتحقيق الخطر المؤمن منه، أو لانتهاؤ أجل وثيقة التأمين، وتصنف عموما إلى تعويضات الحياة وتكوين الأموال، إضافة إلى تعويضات الممتلكات والمسؤوليات.

6-عمليات إعادة التأمين:

سبق وأن تطرقنا في الفصل الأول إلى إعادة التأمين بحيث خصصنا له المبحث الثالث، وكما ذكرنا أنه من بين العمليات التي تقوم بها شركات التأمين توجد عملية إعادة التأمين، والتي بموجبها تدفع شركة التأمين المباشر إلى شركة إعادة التأمين مبلغا ماليا بصورة أقساط تتحدد قيمتها تبعا لحجم الخطر المؤمن منه يسمى قسط إعادة التأمين، وتقوم شركة إعادة التأمين بواجبها كطرف مؤمن، حيث تتحمل جزء من المخاطر التي تلتزم بها شركة التأمين المباشر وذلك بنسبة حصتها مما تتقاضاه من الأقساط.¹

¹ أحمد سالم ملحم، التأمين التعاوني في الإسلام وتطبيقات في شركات التأمين الإسلامية، الأردن، 2004، الطبعة 01، ص36 .

أما عمولة إعادة التأمين فتكون بمثابة تعويض لشركة إعادة التأمين عن النفقات التي تتحملها الشركة في سبيل الحصول على العمل الأصلي، ومساهمة شركة إعادة التأمين في النفقات الإدارية التي تخص الخطر المؤمن منه¹.

المبحث الثالث : ماهية النظام المحاسبي لشركات التأمين

مثلها مثل الشركات التجارية المذكورة في نصوص القانون التجاري، تلزم شركة التأمين بإجراء المحاسبة الخاصة بنشاطها التأميني، بحيث يلعب النظام المحاسبي دورا كبيرا في خدمة توجيه الإدارة العامة و اتخاذ القرار من جهة، و يساعد الأطراف الخارجية أو محيط شركة التأمين على الحكم على قيمة الشركة و توجيه استثماراتهم و اتخاذ قراراتهم من جهة أخرى.

المطلب الاول : مفهوم النظام المحاسبي لشركات التأمين

أولاً: تعريف النظام المحاسبي

هناك أكثر من تعريف للنظام المحاسبي و يعود ذلك لاختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى النظام المحاسبي و يمكن تعريفه كما يلي:

" النظام المحاسبي هو الطريقة التي تشمل تسجيل وتبويب العمليات، و تصميم المستندات و الدفاتر و تحديد الإجراءات التي تتبع في جميع المعلومات المختلفة المتعلقة بالمعاملات المالية، أو الصفقات التي تعقدها الوحدة المحاسبية و طرق تسجيلها و وسائل الرقابة عليها و أساليب عرض نتائجها".

كما يمكن تعريف النظام المحاسبي أيضا على أنه: " الإطار العام الذي يحدد كيفية القيام بالأعمال المحاسبية مشتملا على تحليل، تسجيل، تبويب و تصنيف العمليات و تصميم المستندات المؤيدة للعمليات و الدفاتر التي تسجل بها العمليات و تحديد الإجراءات المتبعة في جمع المعلومات المتعلقة بالعمليات المالية في المؤسسة".

¹ نفس المرجع السابق، ص37.

و يمكن إعطاء تعريف آخر للنظام المحاسبي " هو الإطار الذي يشمل القواعد و المبادئ و الأسس التي تساعد المؤسسة على إعداد المستندات و إثباتها في الدفاتر و السجلات، و استخراج البيانات و الكشوفات المحاسبية و الإحصائية و تحقيق الرقابة الداخلية عن طريق مجموعة من الوسائل و الأدوات المستخدمة في هذا النظام".

ثانياً: تعريف النظام المحاسبي لشركات التأمين

يتمثل النظام المحاسبي لشركات التأمين في "مجموعة الدفاتر والسجلات المستخدمة والطريقة المحاسبية المتبعة التي تلائم طبيعة عمل شركات التأمين، وكذا الوسائل المحاسبية المتبعة سواء كانت يدوية أو آلية أو كليهما معاً، لمعالجة البيانات و توصيل المعلومات المحاسبية و المالية المتعلقة بالشركة إلى مختلف الأطراف التي لها فائدة من الاطلاع على هذه المعلومات، وهذا بغرض اتخاذ القرارات السليمة، سواء تعلقت هذه القرارات بالتسيير الداخلي لشركات التأمين من جهة، أو تلك التي تتخذها الأطراف الخارجية قاعدة لإقرار تعاقدهم مع المؤسسة من جهة أخرى، و لتسيير العقود السابقة التي تربطهم معها".¹

وتكمن أهمية النظام المحاسبي لشركات التأمين في مراقبة مختلف العمليات التي تقوم بها الشركة و تسجيلها في صورة أرقام، بحيث يسمح للشركة بتقسيم مردوديتها وتشخيص الوضع المالي لها مع اتخاذ القرار المناسب في الوقت المحدد.

المطلب الثاني: خصائص النظام المحاسبي لشركات التأمين

على الرغم من اختلاف الأنظمة المحاسبية تبعاً لاختلاف حجم المؤسسة وطبيعة نشاطها إلا أن نظام محاسبة التأمين يتميز بعدة خصائص منبثقة أساساً من خصائص المحاسبة المالية، ويمكن التطرق إلى عدد منها وهي:²

- ضرورة ملائمة النظام المصمم لطبيعة، ظروف، وحجم عمليات شركة التأمين.
- موافقة النظام المصمم لأحكام القوانين التي تحكم شركات التأمين المطبقة له.
- توافر المرونة والبساطة والوضوح في تصميم المستندات لعمليات التأمين المختلفة.

¹ حسين القاضي، مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، سوريا، 2007، ص21.

² محمود محمود السجاعي، محاسبة منشآت التأمين، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة 01، 2006، ص 58-59.

- إمكانية تقسيم العمل بين العاملين لتحديد مسؤولية كل عامل وتطبيق نظام الرقابة الداخلية في الشركة.
- توفير البيانات اللازمة لتلبية احتياجات إدارة شركة التأمين والأجهزة الخارجية و الإشرافية والرقابية وأجهزة تقييم الأداء.
- اقتصادية النظام المصمم بحيث يكون العائد من التطبيق أكبر من التكلفة.
- يتغلب عنصر التقدير على نشاط التأمين وذلك سواء عند إعداد القوائم المالية أو الحسابات الختامية.
- تعد حسابات الإيرادات والمصاريف الخاصة لكل فرع من فروع شركات التأمين، وعندما يتم عرض البيانات المحاسبية وإظهار النتيجة، تجمع نتائج الفروع لتضم إلى "حساب أرباح و خسائر خاصة بالشركة".
- إن الفترة المالية ليس بالضرورة أن تكون متطابقة مع مدة وثيقة التأمين، وهذا ما يعكس أهمية التسويات المالية المتعلقة بالفترات الزمنية المختلفة.
- صعوبة تحديد ربحية الفروع التأمينية والتي تتطلب جهد و وقت كبيرين لأن عناصر التكاليف غير المباشرة مقارنة مع التكاليف المباشرة في كل نوع من أنواع التأمين تعد كبيرة.
- محاسبة نشاط التأمين تتطلب تحليل أعمق وأوسع في ميدان اتخاذ القرارات وهي بذلك أكثر تعقيداً وأكبر تكلفة.

المطلب الثالث: عناصر النظام المحاسبي لشركات التأمين

يقصد بعناصر النظام المحاسبي المستندات الرئيسية و السجلات المحاسبية لنشاط التأمين المتداولة في شركات التأمين خلال القيام بنشاطها طوال الفترة المالية، و يمكن تمييز مجموعة من العناصر و هي المجموعة المستندية المجموعة الدفترية، نظام الرقابة الداخلية، دليل الحسابات و التقارير الدورية و الختامية.

أولاً: المجموعة المستندية

تعتبر المستندات الدليل الموضوع للإثبات في الدفاتر و السجلات المحاسبية، حيث تحتوي على بيانات تعبر على صحة الأحداث الاقتصادية المرتبطة بنشاط التأمين، و تتعدد المستندات المتداولة في شركة التأمين لنجد فيها نوعين رئيسيين:¹

¹ محمد جمال الهلالي، عبد الرزاق شحادة، محاسبة المؤسسات المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 01، 2009، ص 293.

1-المستندات الداخلية: و هي تعهد داخل شركة التأمين مثل وثائق التأمين الصادرة، كشوف التحصيل الواردة من أقسام التحصيل المختلفة، أذون صرف التعويضات، أخطار إعادة التأمين الوارد، حوافظ التعديلات و الإلغاءات والاستردادات،...

2-المستندات الخارجية: و يتم إعدادها خارج الشركة و تتمثل في كشوف حسابات البنوك، إشعارات الخصم و الإضافة الواردة من شركات التأمين الأخرى عن عمليات إعادة التأمين، عقود شركة العقارات و فواتير سداد المصاريف،...

و تختلف طبيعة المستندات و الدورة التي تمر بها وفقا لطريقة تنفيذ النظام المحاسبي، و تعتبر المستندات نقطة البداية لتدفق المعلومات المحاسبية من خلال النظام المحاسبي إلى القوائم المالية و يتم تسجيل المعلومات التي تتضمنها المستندات في اليومية العامة، ثم ترحل إلى الطرف المدين و الدائن لدفتر الأستاذ.

ثانيا: المجموعة الدفترية

نظرا لكثرة تنوع وتكرار العمليات في شركة التأمين، تقوم هذه الأخيرة بإمساك مجموعة من الدفاتر والسجلات التي تشمل السجلات و اليوميات المساعدة، دفاتر الأستاذ المساعدة، دفتر اليومية العامة، و دفتر الأستاذ العام.

حيث يتم تسجيل العمليات المختلفة في دفاتر اليوميات المساعدة من خلال المجموعة المستندية و يتم بعد ذلك ترحيلها إلى دفتر اليومية العامة أو المركزية في نهاية الفترة و ذلك بعمل قيود إجمالية يتم التوصل منها إلى دفتر الأستاذ العام، و مقابل ذلك يتم الترحيل من اليوميات المساعدة إلى دفاتر الأستاذ المساعدة و المطابقة بين محتويات هذه الأخيرة و دفتر الأستاذ العام بهدف المراقبة و ضبط الحسابات.¹

1-السجلات أو اليوميات المساعدة: يتعين على شركات التأمين مسك مجموعة من السجلات لكل فرع من فروع التأمين و هي:

-سجل الوثائق: و تقيد في هذا السجل مختلف العقود التي تبرمها الشركة، و يضم البيانات التالية:²

*اسم وعنوان المؤمن له.

¹ أحمد أبو الروس، موسوعة الشركات التجارية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2002، ص294

² نفس المرجع السابق، ص294.

*رقم الوثيقة وتاريخ إصدارها.

*مدة التأمين ومبلغه.

*التعديلات التي تطرأ على الوثيقة.

*كل التعديلات الأخرى التي تضيفها شركة التأمين

-سجل التعويضات: تقيّد فيه جميع التعويضات التي تستقبلها الشركة ويشمل البيانات التالية:¹

*اسم وعنوان المؤمن له.

*رقم الوثيقة وتاريخ إصدارها.

*تاريخ تقديم المطالبة وقيمتها.

*الاحتياط المقدر للحادث والتعديلات.

*قيمة التعويض المسدد وتاريخ السداد

*تاريخ وأسباب رفض المطالبة (بشرط وجود الرفض).

*البيانات الأخرى التي ترى الشركة إضافتها.

-سجل الوسطاء: و تسجل فيه جميع البيانات الخاصة بالوسطاء أو وكلاء التأمين المتعاملين مع شركة التأمين ويتضمن ما يلي:²

*اسم وتاريخ قيد الوسطاء في شركة التأمين.

*تاريخ آخر تجديد.

*كل البيانات المضافة من طرف شركة التأمين.

¹ نفس المرجع السابق، 295

² نفس المرجع السابق، ص 296

-سجل الاتفاقيات: تقيّد فيه جميع عمليات التأمين الواردة إلى الشركة محلياً أو خارجياً سواء كانت اتفاقية أو اختيارية، و يحتوي على مايلي:¹

* اسم وعنوان الهيئة المسندة.

* اسم السمسار الوسيط في عقد العملية (في حالة وجوده).

* شروط التعاقد الأساسية.

* التبادل الذي يتم مقابل الاتفاقية من عمليات إعادة التأمين الصادرة.

* جميع البيانات الإضافية الأخرى التي تراها شركة التأمين ضرورية.

-سجل الأموال المخصصة: هو سجل يبين الأموال الموظفة من طرف شركة التأمين، وكذا التعديلات التي تطرأ على تكوين رؤوس الأموال، و تقيّد فيه الأموال الخاصة بعمليات تأمين الأشخاص و تكوين الأموال و عمليات تأمين الممتلكات و المسؤوليات كل على حدى.

2-دفاتر الأستاذ المساعدة:

وهي دفاتر ضرورية و هذا لوجود تعدد و تكرار في العمليات، و هو الشيء المميز لنشاط التأمين، حيث تتمثل هذه الدفاتر في:²

* دفتر مساعد لشركات إعادة التأمين.

* دفتر أستاذ مساعد للوكلاء والمنتجين.

* دفتر أستاذ مساعد للمدنيين.

* دفتر أستاذ مساعد للدائنين.

¹. نفس المرجع السابق، ص297.

². محمد جمال الهاللي، مرجع سبق ذكره، ص30.

*دفتر أستاذ مساعد للقروض بضمانات.

*دفتر أستاذ مساعد للعقارات.

*دفتر أستاذ مساعد للمصاريف العمومية والإدارية.

3- دفتر اليومية العامة:

و تثبت فيه القيود الإجمالية عن مجاميع اليوميات المساعدة في نهاية كل فترة دورية، كما يستخدم لقيود العمليات التي لم يسبق قيدها في اليوميات المساعدة.

و يحمل دفتر اليومية العامة قيود تسوية الجرد و الحسابات الختامية، إضافة إلى قيود تصحيح الأخطاء وإقفال الدفاتر و فتحها، و تكمن أهميته في أنه أداة لترحيل كافة العمليات إلى دفتر الأستاذ العام.

4- دفتر الأستاذ العام:

هو دفتر يضم القيود الإجمالية المرحلة من دفتر اليومية العامة، بحيث يتم استخدام حساباته الإجمالية في إعداد ميزان المراجعة في نهاية كل فترة دورية و كذا الحسابات الختامية و قائمة المركز المالي أو الميزانية العامة، فضلا عن كونه أداة رقابية هامة للمطابقة بين الأرصدة الواردة بالحسابات التفصيلية مع دفاتر الأستاذ المساعدة.

ثالثا: نظام الرقابة الداخلية

إن وجود نظام قوي للرقابة الداخلية يؤكد للإدارة أن البيانات المحاسبية التي تتلقاها من النظام المحاسبي دقيقة و يمكن الاعتماد عليها، و يؤثر مفهوم الرقابة الداخلية على كل من الأصول و الالتزامات و الإيرادات و المصاريف و أي عملية أو نشاط تقوم به الشركة.

* و تتضمن الرقابة الداخلية كل المقاييس التي تضمن للإدارة تحقيق عدة أهداف منها:¹

- حماية الموارد المتاحة لدى الشركة من الاختلاس و عدم الكفاءة.

¹ إيهاب معطي إبراهيم، حسن توفيق مصطفى، محاسبة المنشآت المالية، مكتبة، المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 01، 2009، ص 427.

-ضمان دقة البيانات المحاسبية بحيث يمكن الاعتماد عليها.

-ضمان الاستجابة للسياسات المتبعة.

-تقويم الأداء في كل قطاعات و أقسام الشركة.

*و تتنوع وسائل نظام الرقابة الداخلية، و نذكر منها مايلي:

-الخرائط التنظيمية.

-دليل المبادئ والإجراءات المحاسبية.

-خرائط تدفق المعلومات.

-الموازنات المالية والمستندات المختلفة.

*و ينقسم نظام الرقابة الداخلية إلى قسمين هما:

-الرقابة الإدارية: تهتم بكفاءة العمليات و مدى الاستجابة للسياسات في كل أجزاء التنظيم.

-الرقابة المحاسبية: الهدف من هذا النوع من الرقابة هو حماية الأصول و إمكانية الاعتماد على

التقارير المالية، و من متطلبات الرقابة المحاسبية ترقيم الشيكات و وثائق التأمين و أي مستندات أخرى بأرقام تسلسلية.

رابعاً: دليل الحسابات

يعتبر هو نفسه الميزانية و هو عبارة عن جدول تصوري للمركز المالي للشركة في تاريخ معين، أي أنه يبين ممتلكات و التزامات الشركة في فترة معينة.

كما ينظم دليل الحسابات أسماء و أرقام الحسابات المستخدمة في الشركة و يسهل عملية التعرف على الحسابات.

خامساً: التقارير الدورية والختامية

يتمثل الهدف الرئيسي للنظام المحاسبي في توفير المعلومات الضرورية في مختلف الأطراف للاسترشاد بها عند اتخاذ القرارات، و عموماً فإن مستخدمي القوائم المالية لشركات التأمين يحتاجون إلى معلومات مناسبة يمكن

الاعتماد عليها فضلا عن قابليتها للمقارنة، لأنها تساعدهم في تقييم أداء الشركة و مركزها المالي و فهم السمات الرئيسية المميزة لعمليات شركات التأمين بصورة أفضل.

و في هذا الإطار توفر شركات التأمين تقارير دورية بالإضافة إلى التقارير الختامية في نهاية العام، كما تعد التقارير الداخلية التي تقدمها للإدارة بشأن أي قرارات داخل الشركة.

المطلب الرابع: الدراسات السابقة

أولاً: عرض الدراسات السابقة

1) دراسة صالح يونس، مدى استجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات شركات التأمين مذكرة ماستر جامعة ورقلة 2019.

هدفت هذه الدراسة الى فهم طبيعة النظام المحاسبي لشركات التأمين والتعرف على مدى فاعلية الممارسات المحاسبية في شركات التأمين من منظور النظام المحاسبي والمعايير الدولية فيما يتعلق ذلك بجمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات كما يتكون مجتمع الدراسة من اطارات عاملة في شركات التأمين في ولاية ورقلة من فئة الاطارات المحاسبية والمالية .

ومن اهم النتائج المتوصل اليها هو ان النظام المحاسبي الخاص بشركات التأمين هو قطاع خاص مستمد من المحاسبة العامة يعمل على تطوير النظام المحاسبي والرقابة على العمليات التأمينية.

2) دراسة مسعود شطبية، التنظيم المحاسبي في شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي مذكرة ماستر جامعة ورقلة 2013.

هدفت الدراسة الى محاولة ابراز خصوصية القطاع التأميني بوجود اختلاف بين النظام المحاسبي لشركات التأمين وشركات أخرى من خلال حسابات خاصة بقطاع التأمين نظرا لطبيعة النشاط التي تقوم به.

اعتمد في اعداد هذا البحث المنهج الوصفي في الاطار النظري اما في الاطار التطبيقي فقد تم الاعتماد على دراسة حالة واستخدام تقنية الاستبيان.

من اهم النتائج التي توصل اليها الباحث هو ان الجزائر تبنت النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق مع طبيعة الاقتصاد الوطني ، وان لقطاع التأمين خصائص تميزه عن القطاعات الاخرى، وتبين مستوى فهم المحاسبين في قطاع التأمين مقبول والتنظيم المحاسبي دور ايجابي في تحسين وضعية المؤسسة.

3) دراسة نور اسلام عياد واحلام مزعاش تحت عنوان تقييم النظام المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية شهادة ماستر أكاديمي جامعة محمد بوضياف مسيلة ،الجزائر 2017،2016.

هدفت هذه الدراسة الى تبين واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية التي تعمل في الجزائر ، حيث انتهج المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة هذه الدراسة ،ومن أهم النتائج التي توصلت اليها :

1. تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية التي تعمل في الجزائر لا يزال في بدايته رغم 7سنوات من التطبيق.
2. تطبيق النظام المحاسبي المالي واستعاب شروطه يتطلب بذل مجهودات كبيرة من البدء من المؤسسة من خلال هيكله انظمة معلوماتها واتصالاتها المالية.

ثانيا: المقارنة بين الدراسات السابقة ودراستنا

اتفقت دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة من حيث توضيح النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين الجزائرية بينما اختلفت من حيث طرق المعالجة ومجتمع الدراسة والعينات الخاصة بالمواضيع التي طرحت فنجد ان مجتمع دراستنا في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA بخميس مليانة ،أما عينة الدراسة فقد اعتمدت على مصلحة المحاسبة المالية ،حيث تطرقت دراسة كل من صالح يونس ومسعود شطبية الى النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين وهو نفس موضوع دراستنا واختلفت مع دراستنا من حيث المنهج وذلك ان الدراستين السابقتين اعتمدتا على الاستبيان لمعرفة نتائج الدراسة.

أما بخصوص دراسة نور اسلام عياد واحلام مزعاش فقد كان موضوعها بالتقريب مطابقا لدراستنا من حيث الموضوع والشكل والهدف والنتائج، كان الاختلاف فقط من حيث الزمان ومكان الدراسة ومدى التطبيق، حيث كانت الدراسة السابقة درست النظام المحاسبي المالي خلال 7سنوات.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تعرضنا إليه في هذا الفصل وجدنا ان نشاط التأمين يعتبر أحد أهم الخدمات المالية التي تقوم بها شركات التأمين، و بالتالي يمكن تعريف شركات التأمين بأنها مؤسسة مالية، تقوم بدور مزدوج وذلك بتقديمها خدمة التأمين لمن يطلبها، كما أنها تعد وسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم، ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد، وبالتالي يمكنها أن تحقق قدرا من الأرباح المتعلقة بالتعويضات المتوقع دفعها والأقساط المطلوب تحصيلها.

بحيث تهدف شركات التأمين إلى حماية حقوق حملة وثائق التأمين والمستفيدين منها، بالإضافة إلى ضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للنشاط التأميني والحفاظ على المدخرات الوطنية.

بما أن نشاط شركات التأمين مميز عن باقي الأنشطة فإن النظام المحاسبي لشركات التأمين بدوره يتميز عن باقي الأنظمة المحاسبية، بحيث تكمن أهميته في مراقبة مختلف العمليات التي تقوم بها الشركة وتسجيلها في صورة أرقام، وبالتالي يسمح للشركة بتقسيم مردوديتها وتشخيص الوضع المالي لها مع اتخاذ القرار المناسب في الوقت المحدد.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية في الصندوق الجهوي
للتعاون الفلاحي

تمهيد :

المحاسبة عبارة عن تقنية، ذات قواعد و أنظمة، مهمتها الرئيسية تحديد نتائج المؤسسة بالنسبة لنشاطها الداخلي أو لعلاقتها مع الغير، و بموجب هذه العملية يتم تحليل وتسجيل العمليات و ترجمتها على شكل أرقام نقدية، حيث أن الغرض الرئيسي للمحاسبة هو إعداد البيانات المالية التي تتعلق بالمؤسسات وتقديمها للوفاء باحتياجات الإدارة والمستثمرين.

و تهدف المحاسبة إلى توفير المعلومات التي تقيس نتيجة أعمال المؤسسة سواء ربح أو خسارة، و كذا المساعدة في الرقابة على عمليات المؤسسة وذلك بتزويد القائمين على إدارتها بالوسائل و الإجراءات التي تمكنهم من تسجيل العمليات المالية بطريقة منظمة وسليمة، و من خلال ما رأيناه في الفصلين السابقين من المفاهيم العامة للتأمين و النظام المحاسبي لشركات التأمين، سنتطرق في هذا الفصل إلى كيفية سير العملية المحاسبية لأهم العمليات التي تتم على مستوى الشركة، و مدى تمكن الشركة من تبني هذا النظام.

و نظرا لكثرة العمليات التي تقوم بها الشركة و خاصة قسم المحاسبة مع وجود محاسب واحد فقط على مستوى الوكالة، أخذنا مجموعة من أهم التسجيلات التي يقوم بها المحاسب.

المبحث الأول: الإطار العام للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي .

وسنخص بالذكر من خلال هذا المبحث التحدث عن أهم المحطات التي تم المرور عليها من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي عبر الزمن ليصل على ما هو عليه الآن وإعطاء أهم النقاط التي توقفت عندها ليتبلور مفهومه ليصبح على ما هو عليه اليوم. كما لا يفوتنا التكلم عن أهم الفروع التي انبثقت عنه في مختلف المناطق والجهات كما هو الحال للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بأحد مناطق خميس مليانة.

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن تطور الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

يعتبر الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من خلال قانونه النموذجي، هو الضامن للصناديق الجهوية في جميع التزاماتهم، حيث ينشط وينسق ويراقب النشاط والتسيير. يقدر رأس ماله الاجتماعي بـ 3000.000.000. دج، والذي يسمح له بالحصول على قاعدة مالية تضمن ملائته ازاء التزاماته أمام المؤمن لهم لديه.

تم تأسيس التعاون الفلاحي سنة 1903 بفتح 06 صناديق في مناطق متفرقة من الوطن ، كانت تعمل وفقا لقانون 1901 الخاص بالجمعيات المهنية ذات الطابع الغير تجاري و لغرض غير مريح متخصصة في التأمين وإعادة التأمين ضد الأخطار الفلاحية الطبيعية (الحرائق ، البرد...) وأنشأت هاته الصناديق في المناطق التالية:

- سنة 1903: صندوق سطيف للتأمينات؛

- سنة 1904: صندوق الجزائر العاصمة؛

- سنة 1908: صندوق قسنطينة للتأمينات؛

- سنة 1910: صندوق الأوراس؛

- سنة 1910: صندوق خميس مليانة للتأمينات.

إلى غاية 12 فيفري 1972 وطبقا للمرسوم رقم 72/64 المؤرخ في 1972/12/02 تم تحديد مهام ص.و.ت.ف بالتأمين على الممتلكات ، الأشخاص وجميع النشاطات المتعلقة بالعالم الريفي والفلاحي .

- بموجب المرسوم الوزاري رقم 95/97 الصادر في 1995/07/23 قد عرف الصندوق على انه مؤسسة مالية متخصصة ومكلفة بتنفيذ برنامج الحكومة المتعلق بالتنمية الريفية وتطوير القطاع الفلاحي ، وبموجب قرار مجلس القرض والنقد رقم 273 - 99 الصادر في : 1999/11/30 ، تم توسيع نشاطه ليشمل جميع العمليات المصرفية والتجارية المتعلقة بالقطاع الفلاحي .

في نهاية سنة 2017 بلغ عدد الصناديق الجهوية 67 صندوق و 414 مكتب محلي موزعة على المستوى الوطني على الشكل التالي:

- ناحية الوسط: 19 صندوق و 161 مكتب محلي؛
- ناحية الشرق: 15 صندوق و 126 مكتب محلي؛
- ناحية الغرب : 21 صندوق و 82 مكتب محلي؛
- ناحية الجنوب: 12 صندوق و 45 مكتب محلي.

كما أن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي متعاقد مع خبراء مختصين في شتى المجالات ، تتجلى مهامهم الرئيسية في مرافقة الفلاحين والمين بتقديم النصائح على شكل مؤمن مستشار ، معاينة الخطر المؤمن عليه وتقييم الخسائر والأضرار في حالة وقوع النكبة أو الحادث. وتتكون شبكة الخبراء من:

- 200 خبير فلاحي
- 90 خبير بيطري
- 100 خبير في البناءات و الصناعة
- عدة خبراء في ميكانيك السيارات

المطلب الثاني: التعريف بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة ومهامه .

يقع مقر الصندوق الجهوي للتعاقد الفلاحي بمدينة خميس مليانة ولاية عين الدفلى والذي يعتبر من أعرق الصناديق على المستوى الوطني ، نظرا للطابع الفلاحي لهذه المنطقة المتميزة بموقعها الاستراتيجي الذي يشمل سهل الشلف الخصب وجبال زكار ، الظهرة و الونش ريس وأيضا بمساحة زراعية إجمالية للولاية تقدر بـ 611 235 هكتار منها 181 676 هكتار مساحة صالحة للزراعة الأمر الذي جعل المنطقة تزخر بمختلف المنتجات الفلاحية الاستراتيجية و المتمثلة أساسا في :

الحبوب، الأعلاف ، البطاطا، الحوامض الزيتون، الكروم الحليب، العسل ومنتجات حيوانية أخرى.

كما يضم شبكة تجارية تتكون من عشرة مكاتب محلية موزعة عبر تراب الولاية، نجدها في كل من عين الدفلى، العطاف، جليدة، جندل، مليانة، بئر ولد خليفة ، بومدفع، العبادية ، بوراشد و خميس مليانة وبعدها إجمالي للمشتركين قدر بـ 2178 مشترك.

يشرف على إدارة الصندوق الجهوي مجلس إدارة مكون من خمسة أعضاء منتخبين من طرف أعضاء الجمعية العامة التي تتشكل من 150 فلاح مندوب مشترك في رأس مال الصندوق ، كما يسيره مدير جهوي يعين بقرار من طرف المدير العام للصندوق الوطني.

المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي للصندوق

يتكون من ستة عناصر هي على النحو التالي:

1 - المديرية : وهي أعلى هيئة داخل الصندوق تحرص على السير الحسن للمؤسسة وإدارة شؤونها عن طريق اللوائح و المناشير التي تسنها الإدارة المركزية بالجزائر العاصمة كما تقوم بتوزيع الأعمال على المصالح المختصة و هذا طبعا بعد القيام بدراستها و فحصها و تفويض المسؤوليات لرؤساء المصالح بطريقة قانونية إلى جانب حل النزاعات القائمة بين العمال، كما تقوم برعاية سمعة الصندوق.

2 - الأمانة (السكرتارية) : وهي بمثابة الخزينة أين تحفظ كل الوثائق و المستندات السرية التي تصدر من الإدارة من قرارات فردية أو أوامر شتى في مجالات تخص الإدارة و التي يجب على الأمانة عدم إفشاؤها لأي كان إلا بإذن من المدير و يتلخص دورها في تنفيذ المهام قبل أن تقدم للمصالح الخاصة فهو يقوم بفحصها و دراستها و له الحق بحفظ بعضها إذا كانت تخص الإدارة و إرسال الباقي للمسؤولين.()

3 - المصلحة التقنية : و تضم المصالح التالية :

- مصلحة الإنتاج :
- في مصلحة الإنتاج يجري الاتصال بين المؤمن و طالب التأمين حيث يتم النقاش على محتوى العقد من ضمانات و تسعيرة بهدف حماية ممتلكات المؤمن له و الالتزامات المترتبة على كل طرف (المؤمن والمؤمن له) و يقوم طالب التأمين بإعطاء المؤمن البيانات الضرورية عن نوعية الممتلكات المؤمن عليها (كتأمين السيارات ، العتاد الفلاحي ، تأمين الأراضي الفلاحية و تأمين المواشي ...) وحسب طبيعة التأمين (على الحريق، السرقة ...) و الاتفاق على المدة، كيف يكون الدفع (مبلغ القسط) عن طريق شيك أو نقدا.
- مصلحة الحوادث :

تختص المصلحة باستقبال الحوادث بمختلف أنواعها و يتم فيها تكوين ملف الحادث عن طريق ملأ الاستمارات التي تشتمل على بيانات العميل و حيثيات الحادث و هذا خلال 7 أيام بعد علمه بالخطر المحدق به أن يعلم المؤمن كتابيا أو شفويا، و بعدها يقوم بالتصريح بالحادث على استمارة خاصة متوفرة لدى الصندوق. يقوم

المؤمن له بتفصيل الحادث و مجرياته بدقة من تاريخ وقوعه، ساعة الحادث، أسبابه و مكانه، ويمتد نطاق هذه المصلحة إلى تكثيف العمل مع الخبراء لإتمام إجراءات الخبير و التقييم المالي للأضرار وتعويض المؤمن له.

- مصلحة المنازعات:

على المصلحة أن تتحقق أولاً من الضمانات المذكورة في وثيقة التأمين و بعد تسجيل الحادث يعين خبير لمعاينة و إثبات الحالة. وعليه أن يذكر أسباب الحادث و ثمن الخسائر الناتجة و قبل إجراء أي تسديد يجب على المستخدمين مراقبة محضر الخبير، و بعد التأكد من صحة المحضر تتشأ مخالصة التعويض لحساب المستفيد و عرضها على المؤمن له لإمضاءها، بعدها تحرر ورقة الصرف التي يحولها لمصلحة التمويل أو المحاسبة لتدوين الشيك هناك ثم يمنح للمستفيد مقابل تبرئة المخالصة.

4- مصلحة صناديق الدولة :

نظرا لطابعه التعاوني المزارعون في تسييره و نظرا لتجربته الواسعة و تواجهه عبر التراب الوطني (67 صندوق جهوي) كلف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بواسطة اتفاقية من طرف وزارة الفلاحة بالتسيير المالي للصناديق العمومية لتدعيم الفلاح، أهم هذه الصناديق هي: الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية ، صندوق الحماية الصحية النباتية ، صندوق ضمان الكوارث الفلاحية وتتم في هذه المصلحة تسيير و متابعة أموال الدولة المخصصة لتدعيم المخططات التنموية، إضافة الى متابعة المدخلات و المخرجات .

5 - مصلحة المحاسبة :

تعتبر هذه المصلحة مركز التقاء لكل مصالح الصندوق فهي تسجل كل مدخلات و مخرجات الصندوق كما تحدد الوضعية المالية في الصندوق نهاية كل سنة ، تتمثل المدخلات و المخرجات في:

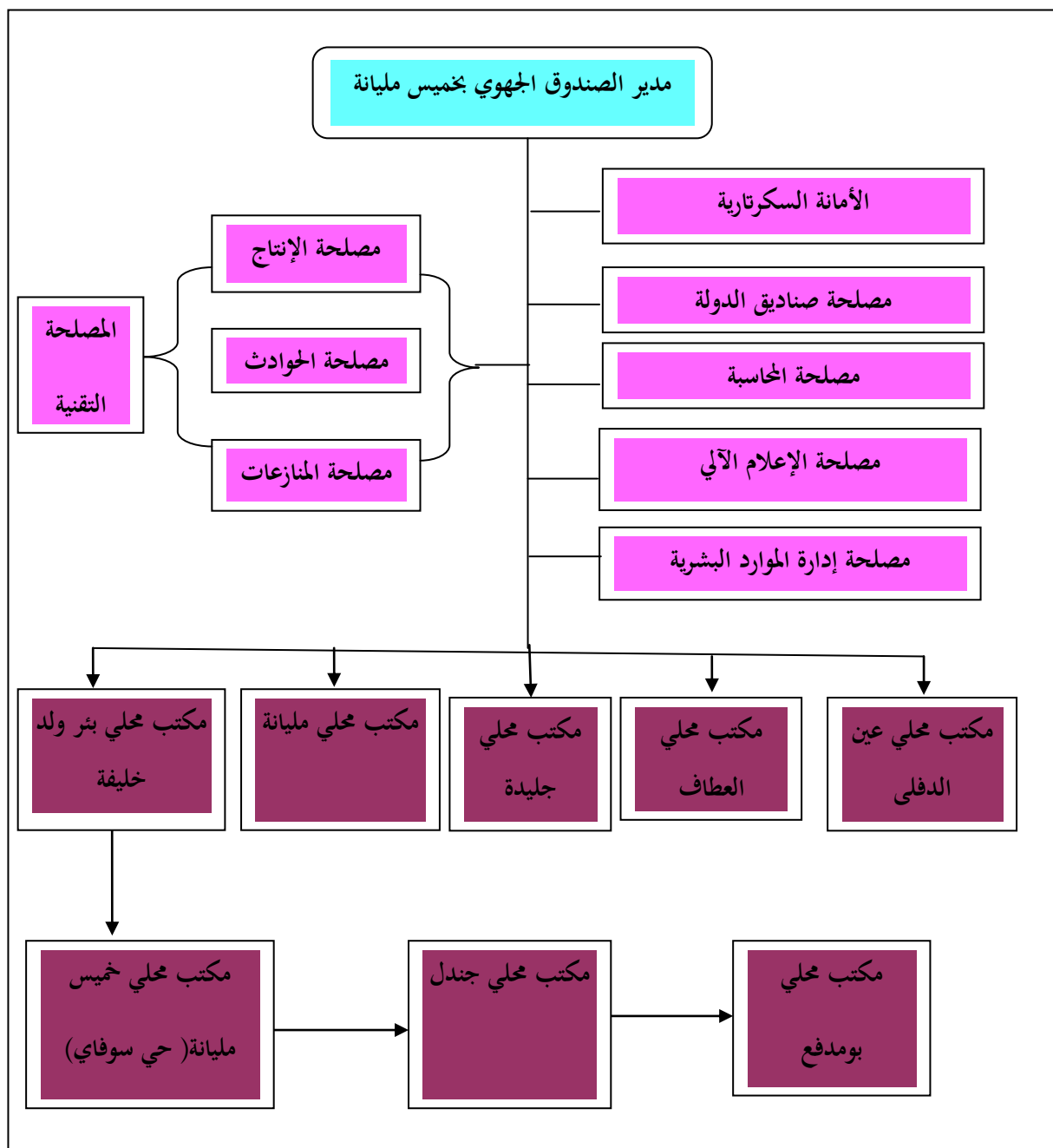
- المدخلات : تتمثل في التأمينات و اشتراكات المؤمن لهم.
- المخرجات: تتمثل في التعويضات من جراء الأضرار التي تلحق المؤمن لهم و جميع تكاليف الاستغلال.

6 - مصلحة إدارة الموارد البشرية و الوسائل العامة: تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية:

- المشاركة في إنجاز محتوى البرامج التعليمية لرفع مستوى المستخدمين.
- إنجاز مخططات تشغيل حسب احتياجات الصندوق و تنفيذها بعد المصادقة عليها من قبل المديرية العامة.
- السهر على احترام حسن السلوك العام و الإجراءات الخاصة به.

- المساهمة في الوقاية أو تصفية الصراعات الجماعية و الفردية.

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي



المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية للحوادث

يقوم قسم المحاسبة في شركة التأمين بتسجيل مختلف عمليات الإنتاج المستمدة من وثائق التأمين، و يختلف التسجيل المحاسبي باختلاف التأمين على الممتلكات، و يتم التمييز عن طريق الدليل الذي يتم إضافته إلى يمين الحساب الرئيسي و هو ما يعرف بالمحاسبة الخاصة بكل قطاع.

المطلب الأول: التصريح بالحوادث

عند التصريح بوقوع الحادث أو عند تلقي مراسلة مؤسسة التأمين بوقوع الحادث، يقوم المحاسب بتسجيل هذه العملية كما يلي:

أولاً: في حالة التصريح بالحادث في السنة الجارية:

إذا تقدم المؤمن إلى شركة التأمين لتأمين ممتلكات أو حادث محتمل الوقوع لمدة سنة يتم تسجيل العملية خلال نفس السنة كما يلي:

مثلاً: في 2021/01/25 بمبلغ 200000 دج.

200000	من د/ تشكيل وتعديل مخصصات الحوادث "التأمين على الأضرار"	600901
200000	من د/ تشكيل وتعديل مخصصات الحوادث "التأمين على الأشخاص"	602901
200000	إلى د/الفوائد و الرسوم الواجبة الدفع "التأمين على الأضرار"	306001
200000	إلى د/الفوائد و الرسوم الواجبة الدفع "التأمين على الأشخاص"	326001

ثانيا: حالة التطبيق في السنوات القادمة :

أما في حالة التأمين في متوسط السنة مثلا: في 2021/06/01 ففي هذه الحالة تتم معالجة أقساط 06 أشهر في 2022 /01/01 كما يلي:

150000	من ح/ تشكيل وتعديل مخصصات الحوادث "تأمينات الأضرار"	600902
200000	من ح/ تشكيل وتعديل مخصصات الحوادث "تأمينات الأشخاص"	602902
200000	إلى ح/الفوائد و الرسوم الواجبة الدفع "تأمينات الأضرار"	306002
200000	إلى ح/الفوائد و الرسوم الواجبة الدفع "تأمينات الأشخاص"	326002

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية للارتفاع و الانخفاض في الإنتاج "الحوادث"

أولاً: في حالة الارتفاع في الإنتاج

نقصد بارتفاع الإنتاج ارتفاع الأداء بالنسبة للشركة أي كلما ارتفعت نسبة المؤمنين يرتفع إنتاج الشركة، وبالتالي ارتفاع التكاليف ونقصد حسابات الصنف 06، حيث يكون التسجيل بنفس الطريقة التي تم بها تسجيل التصريح بالحوادث.

XXX	من د/تعديل مخصصات الحوادث "تأمينات الأضرار"	600901
XXX	من د/تعديل مخصصات الحوادث "تأمينات الأشخاص"	
	إلى د/الفوائد و الرسوم الواجبة	306001
XXX	الدفع "تأمينات الأضرار"	602901
	إلى د/الفوائد و الرسوم الواجبة	326001
XXX	الدفع "تأمينات الأشخاص"	

ثانياً: في حالة انخفاض الإنتاج

عند انخفاض أداء الشركة تنخفض التكاليف، وبالتالي يتم عكس التسجيل المحاسبي لحالة

الارتفاع كما يلي:

XXX	من د/الفوائد و الرسوم الواجبة الدفع "ت. الأضرار"	306001
	من د/الفوائد و الرسوم الواجبة الدفع "ت. الأشخاص"	326002
XXX	إلى د/تعديل مخصصات الحوادث	600901
XXX	"ت. الأضرار"	
	إلى د/تعديل مخصصات الحوادث	602901
XXX	"ت. الأشخاص"	

المطلب الثالث: التسجيل المحاسبي للحوادث

عند قيام المؤمن لهم بدفع أقساط الالتزام لشركة التأمين، تقوم الشركة بإيداع هذه المبالغ في حسابها البنكي وبالتالي الحساب البنكي للشركة يرتفع.

ويجب الإشارة إلى أن الشركة تقوم بالتعويض للمؤمنين عن طريق الشيكات بينما دفع الأقساط يكون نقدا على مستوى الوكالة في قسم الإنتاج.

لمعالجة هذه العملية يتم تسجيل ما يلي:

	xxx	من د/الأقساط الواجبة الدفع "ت. الأضرار"		30600901
	xxx	من د/الأقساط الواجبة الدفع "ت. الأشخاص"		32600601
xxx		إلى د/ البنك	51231	
	xxx	من د/الفوائد "ت. الأضرار"		600001
	xxx	من د/الفوائد "ت. الأشخاص"		602001
xxx		إلى د/ تعديل مخصصات الحوادث " ت.	600901	
xxx		الأضرار"	602901	
		إلى د/ تعديل مخصصات الحوادث "ت		
		الأشخاص"		

- يتم تسجيل الرسوم التابعة للعملية كما يلي:

XXX	من د/الأقساط الواجبة الدفع (تأمينات الأضرار)		306009002
XXX	من د/الأقساط الواجبة الدفع (تأمينات الأشخاص		326009002
XXX	إلى د/ البنك	51231	
XXX	من د/الفوائد "تأمينات الأضرار"		600001
XXX	من د/الفوائد "تأمينات الأشخاص"		602001
XXX	إلى د/ تعديل مخصصات الحوادث	600901	
XXX	"ت. الأضرار"		
XXX	إلى د/ تعديل مخصصات الحوادث	602901	
XXX	"ت. الأشخاص"		

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية للمخصصات الفنية

المخصص هو عبارة عن قيمة يتم حسابها واحتجازها من إيرادات المشروع لمقابلة خسارة ما غير محددة المقدار و مرجح حدوثها، أي أن المخصص هو نفقة واجبة الخصم قبل الوصول إلى النتيجة النهائية لأعمال المشروع بغض النظر عما إذا كانت هذه النتيجة ربحاً أم خسارة، و تعتبر عبئاً على الأرباح في حالة تحقق ربح و إضافة إلى الخسائر في حالة تحقق الخسارة، ويوضع المخصص في حساب الأرباح و الخسائر مثل النفقات الأخرى. أي أن المخصصات تعتبر التزاما على المنشأة فهي حق من حقوق الغير و هم حملة الوثائق، و يمكن تعريف المخصصات الفنية في مجال التأمين على أنها ذلك النوع من المخصصات الذي يرتبط بطبيعة عمليات التأمين و الخصائص الفنية التي تميزها، وبالتالي يقتصر تكوين هذا النوع من المخصصات على الهيئات التي تزاول عمليات دون غيرها من الهيئات، وتمثل هذه المخصصات الفنية التزاما على هيئات التأمين قبل حاملي الوثائق و بالتالي تظهر في جانب الخصوم بالميزانية .

المطلب الأول: مخصصات الشيكات غير المدفوعة

بالنسبة للشيكات غير المدفوعة وهي الشيكات التي لم يتم تحصيلها من قبل المؤمنين ووسطاء التأمين و بالتالي تعتبر بمثابة خسائر في القيمة بالنسبة للشركة، وهي حالات لا تحصل كثيرا لكن الشركة لديها مخصصات من هذا النوع من الخسائر إن تم حدوثها.

ويتم تسجيل تشكيل هذه المخصصات وتعديلها محاسبيا كما يلي:

أولاً: تشكيل المخصصات لسنة واحدة

XXX	من د/مخصصات خسائر القيمة	68593
XXX	إلى د/خسائر القيمة للشيكات غير المدفوعة	49193

ثانياً: تشكيل المخصصات لأكثر من سنة

XXX	من د/مخصصات خسائر القيمة	68193
XXX	إلى د/خسائر القيمة للشيكات غير المدفوعة	49193

ثالثا: تعديل المخصصات لسنة واحدة

XXX	XXX	من د/مخصصات خسائر القيمة	68593
XXX		إلى د/خسائر القيمة للشيكات غير المدفوعة	49193

رابعا: تعديل المخصصات لأكثر من سنة

*في حالة الارتفاع:

XXX	XXX	من د/مخصصات خسائر القيمة	68193
XXX		إلى د/خسائر القيمة للشيكات غير المدفوعة	49193

*في حالة الانخفاض:

XXX	XXX	من د/خسائر القيمة للشيكات غير المدفوعة	49193
XXX		إلى د/مخصصات خسائر القيمة	68593

المطلب الثاني: مخصصات الديون المشكوك فيها

سبق وأن ذكرنا بأن من بين المهام التي تقوم بها شركات التأمين تقوم بمنح الديون للمؤمنين، وعند التأخر أو عدم تحصيل هذه الديون تقوم الشركة بتخصيص احتياطي لهذه الديون، وهو ما يعرف بالديون المشكوك فيها التي لم تتحصل عليها الشركة، ويتم تخصيص احتياطي الديون المشكوك فيها كما يلي:

-أقل من 06 أشهر لا يتم تشكيل مخصص

-أكثر من 06 أشهر يتم تخصيص احتياطي بنسبة 30% من القيمة الإجمالية.

-02 سنة يتم تخصيص احتياطي بنسبة 50%

-أكثر من 02 سنة تخصيص احتياطي بنسبة 100%

وتسجل مخصصات الديون المشكوك فيها محاسبيا كما يلي:

أولاً: معاينة الديون المشكوك فيها

xxx	من د/ المؤمن له المشكوك فيه لسنة N	41610
xxx	من د/ المؤمن له المشكوك فيه لسنة N-1	41611
xxx	من د/ المؤمن له المشكوك فيه لسنة N-2	41612
xxx	من د/ المؤمن له المشكوك فيه لسنة N-x	41613
xxx	إلى د/ المؤمن له	4110

ثانياً: تشكيل مخصصات الديون المشكوك فيها

xxx	من د/مخصصات الخسائر في القيمة	685941
xxx	إلى د/خسائر القيمة للمؤمن له N	49100
xxx	إلى د/خسائر القيمة للمؤمن له N-1	49101
xxx	إلى د/خسائر القيمة للمؤمن له N-2	49102
xxx	إلى د/خسائر القيمة للمؤمن له N-3	49103
xxx	إلى د/خسائر القيمة للمؤمن له N-x	49104

ثالثا: تعديل المخصصات

*في حالة الارتفاع:

xxx	من د/مخصصات الخسائر في القيمة	685941
xxx	إلى د/خسائر القيمة للمؤمن له N	49100
xxx	إلى د/خسائر القيمة للمؤمن له N-1	49101
xxx	إلى د/خسائر القيمة للمؤمن له N-2	49102
xxx	إلى د/خسائر القيمة للمؤمن له N-3	49103
	إلى د/خسائر القيمة للمؤمن له N-x	49104

*في حالة الانخفاض:

xx	من د/خسائر القيمة للمؤمن له N	49100
xxx	من د/خسائر القيمة للمؤمن له N-1	49101
xxx	من د/خسائر القيمة للمؤمن له N-2	49102
xxx	من د/خسائر القيمة للمؤمن له N-3	49103
xxx	من د/خسائر القيمة للمؤمن له N-x	49104
xxx	إلى د/ مخصصات خسائر القيمة	685941

المطلب الثالث: المخصصات الحسابية

هي صعبة الشرح نوعا ما كما يدل عنوانها، فهي تحسب وفقا لطرق رياضية، ولكن حسب قانون التأمينات فتعرف على أنها الفرق في الالتزامات الحالية لشركة التأمين و الالتزامات الحالية للمؤمن، بحيث يلتزم المؤمن له بدفع أقساط التأمين وفي المقابل تلتزم الشركة بدفع التعويض.

و يتم تقديره بمعرفة الخبراء لمقابلة التزامات الشركة مع حملة الوثائق في نهاية السنة المالية وفقا للأسس التي يعتمدها مجلس إدارة الهيئة، و هناك عوامل مؤثرة هي:

-القيمة الحالية لمبالغ التأمين (تحسب رياضيا).

-المنح لحملة الوثائق (وهي محددة أو يتم تقديرها).

-القيمة الحالية لصادفي أقساط التأمين المحصلة من المؤمن لهم.

و يتم حساب الاحتياطي الحسابي كما يلي:

(القيمة الحالية لمبلغ التأمين + منح لحملة الوثائق - القيمة الحالية الصافية لأقساط التأمين).

مخصص احتياطي تعويضات تحت التسوية: يتضمن هذا الحساب المتطلبات تحت التسديد لحملة

الوثائق حتى نهاية السنة المالية ولم يتم سدادها بعد، و كذا المتطلبات التي تكون قد حدثت ولم يبلغ عنها حتى تاريخ إعداد الميزانية، لذا تقوم شركة التأمين بتكوين مخصص بقيمة توقعية سيتم سدادها في الدورة المقبلة.

ويجب الإشارة إلى أن هذه المخصصات يتم حسابها على مستوى المديرية العامة (الجزائر العاصمة)

وليس على مستوى الوكالة.

التسجيل المحاسبي يكون كما يلي:

أولا: تشكيل المخصصات

71524	من د/ مخصصات الالتزامات اتجاه الغير للتأجيل	xxx
32040	إلى د/ مخصصات الالتزامات اتجاه الغير	xxx

ثانيا: معالجة المخصصات

	xxx	من د/ مخصصات الالتزامات اتجاه الغير	32040
Xxx		إلى د/مخصصات الالتزامات اتجاه الغير للتأجيل	71024

ثالثا: في حالة الارتفاع

	xxx	من د/تشكيل مخصصات الالتزامات اتجاه الغير	60119
Xxx		إلى د/ «provisions liquidation gestion mathématiques»	3012

رابعا: في حالة الانخفاض

	xxx	من د/ liquidation gestion «provisions mathématiques»	3012
Xxx		إلى د/ مخصصات الالتزامات اتجاه الغير	60119

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن المحاسبة هي الركيزة الأساسية للبيانات على مستوى الشركة وذلك لأنها تضمن التسجيل اليومي للعمليات المحاسبية التي تمت داخل الشركة و وضع البيانات في متناول مستخدميها، باعتبار أن كل المصالح المكونة للشركة مرتبطة بالمحاسبة حسب ما لاحظنا من خلال تواجدها في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA ، بحيث أنه لا يمكنه التوصل إلى نتيجة السنة المالية دون القيام بالمحاسبة.

أيضا من خلال دراستنا لمختلف التسجيلات المحاسبية للشركة وفقا للنظام المحاسبي لاحظنا انه هناك اختلاف كبير في التسجيل المحاسبي بين النظام المحاسبي المالي الجديد والمخطط الوطني المحاسبي، سواء من حيث من الدقة في التسجيل، وكذا اختلاف الحسابات في حد ذاتها بالإضافة إلى بعض العمليات الجديدة التي لم تكن تقوم بها الشركة في عمليات المخصصات على سبيل المثال الحوادث كانت تسجل محاسبيا بطريقة عادية جدا حيث يتم التصريح بالحدث، معاينة هذا الحادث، ثم التحصيل . لكن ابتداء من تطبيق SCF أصبحت الحوادث تخصص لها احتياطات خاصة بها وهو ما يعرف بمخصصات الحوادث للدفع .

ومن الملاحظ أن الجانب التطبيقي للمحاسبة يحتاج إلى كثير من التركيز والدقة في العمل، كما يحتاج إلى نظام رقابة داخلية جيد و فعال يتقاسم فيه قسم المحاسبة ومختلف الأقسام الأخرى المهام بانتظام.

خاصة وأن المحاسبة تقنية يتم تسيرها عن طريق الإعلام الآلي فلا يمكن مسك محاسبة في الوقت الحالي دون إعلام آلي لأنه يختصر كثيرا من الوقت والجهد.

خاتمة

خاتمة :

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين الجزائرية، الوصول الى معالجة الاشكالية التي دارت حول واقعية تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين ومن اجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية والدراسة الميدانية ، انطلاقا من فرضيات البحث .

حيث توصلنا الى ان لشركة التأمين دور هام في التنمية الاقتصادية من خلال مساهماتها، ولكي تؤدي هذا الدور فان عليها الاستمرار في تعظيم نموها بالشكل الذي يمكنها من الصمود وذلك من خلال التطوير والتحصيل المستمر في العمليات التأمينية والمخاطر التي تؤمن ضدها، وقد كان جانب المحاسبة في شركات التأمين السبيل الامثل والمحور الاساسي لتحسين وتسيير شركات التأمين واهميته في اتخاذ القرارات ومدى قدرتها على توفير المعلومات الملائمة والموثوق بها للمسيرين ولمستخدمي قوائمها المالية في اطار النظام المحاسبي محكم.

نتائج الدراسة :

أهم ما توصلنا اليه خلال هذه الدراسة ما يلي :

- * يتميز قطاع التأمين عن باقي الانشطة بعدة خصائص اهمها خصوصية الحسابات .
- * ساعد النظام المحاسبي في تنظيم المحاسبة في قطاع التأمين.
- * للنظام المحاسبي دور ايجابي لتحسين وضعية المؤسسة وتحفيزها.
- * كثيرون هم الأشخاص الذين يحصرون مفهوم المؤسسات المالية في الوظيفة البنكية التي تركز أساسا على الوظيفة الحسابية و في الواقع أن المؤسسات التأمينية لا تقل شيئا عن البنوك بل تعتبر أحد الموارد الأساسية لتمويل المشاريع التنموية .
- * إن فعالية المؤسسات التأمينية ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى التحكم في التقنيات الحسابية التي تعتبر الوظيفة الإدارية المحورية لدى شركات التأمين، و أي خلل في عملياتها يؤدي إلى انعكاسات خطيرة سواء على المؤسسة نفسها أو على ميزانية الدولة بكاملها، و ما ينجر عن ذلك من تأخر في العملية التنموية .

اختبار الفرضيات :

بخصوص الفرضية الاولى المتضمنة ان التأمين أحد الركائز الأساسية التي تبنى عليها السياسة الاقتصادية التنموية في أي دولة، بخصوصها فإننا اكدنا صحتها وذلك راجع إلى توفير موارد مالية معتبرة لفائدة المشاريع المنتجة و تسهيل الائتمان و الحد من التضخم.

أما الفرضية الثانية المتضمنة ان من ضمن الوظائف التي تقوم بها شركات التأمين، منح الائتمان لعملائها فقد اكدنا صحتها وذلك إما مباشرة من خلال منح قروض لحملة وثائق التأمين كوسيلة ضمان للوفاء، أو بضمان الرهون العقارية أو بضمانات أخرى.

أما الفرضية الاخيرة التي تمثلت في ان من بين خصائص النظام المحاسبي في شركات التأمين نجد ضرورة ملائمة النظام المصمم لطبيعة، ظروف، وحجم عمليات شركة التأمين فأكدنا صحتها هي الاخرى وازافة عنها وجدنا ان محاسبة نشاط التأمين تتطلب تحليل أعمق وأوسع في ميدان اتخاذ القرارات وهي بذلك أكثر تعقيد وأكبر تكلفة.

التوصيات و الاقتراحات:

- * انشاء مراكز خاصة وذلك قصد تكوين اطارات متخصصة في محاسبة التأمين .
- * أهم ما يجب التكفل به هو العمال في مجال المحاسبة بمختلف مسؤولياتهم ومستوياتهم.
- * تكثيف المؤتمرات والندوات والملتقيات خاصة الدولية منها لتبادل وجهات النظر والاستفادة من خبرات بعض الدول العربية والاجنبية .
- * اصلاح منظومة التعليم والتكوين المحاسبي انطلاقا من تحسين برامج التعليم وادخال منظومة التعليم والتكوين وفق المحاسبة القطاعية.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

I. المصادر:

1) القرآن الكريم.

II. المراجع:

أولاً: قائمة الكتب باللغة العربية

- 01- أحمد أبو الروس، موسوعة الشركات التجارية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2002.
- 02- أسامة عزمي سلام، شقيري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006.
- 03- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 04- إيهاب معطي إبراهيم، حسن توفيق مصطفى، محاسبة المنشآت المالية، مكتبة، المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 01، 2009.
- 05- ثناء محمد نعيمة، محاسبة شركات التأمين (الإطار النظري والتطبيق العملي)، دار إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة 2002، 01.
- 06- حديدي معراج، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1999.
- 07- حسين القاضي، مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، سوريا، 2007.
- 08- عبد العزيز فهمي هيكل، مقدمة في التأمين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2001.

- 09- عبد الرزاق بن خروف، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، مطبعة حيرد، 1998.
- 10- عز الدين فلاح، التأمين (مبادئه، أنواعه)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 01، 2008.
- 11- عبد الغفار حنفي، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 12- حمد السيد سرايا، المحاسبة في المنشآت المالية (البنوك التجارية وشركات التأمين)، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2008.
- 13- محمد رفيق المصري، إدارة الخطر والتأمين المنظور العلمي والعملي، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، الطبعة 01، 1998.
- 14- محمود محمود السجاعي، محاسبة منشآت التأمين، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة 01، 2006.
- 15- مختار محمود الهاني، التأمين التجاري والاجتماعي (الجوانب النظرية والأسس الرياضية)، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة 01، 2008.

ثانيا: القوانين

- 01- القانون المدني الجزائري "المادة 619"، النص الكامل للقانون وتعديلاته على غاية 20 جانفي 2005.

ثالثا: البحوث الجامعية

- 01- سعيدة عيساوي، اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة 2012.

02- يحياوي سفيان ،نظام المحاسبة وطبيعة العمل المحاسبي ، مذكرة ماستر ،جامعة البويرة ،2015.

03- طاببة سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الابلاغ المالي الدولية،

مذكرة دكتوراة، جامعة سطيف ، 2013.

رابعا: مواقع الانترنت

WWW.WASMIA.COM/JAZY/COM/24.PDF (1

-عبد الله محمد الزبيدي، دور إعادة التأمين في دعم صناعة التأمين2011/04/13.

WWW.KNOLE.GOOGLE.COM/K/3/OV7187 (2

-بحث إعادة التأمين العقبات والحلول، للدكتور عجيل جاسم النشمي مقدم إلى مؤتمر وثاق الأول

للتأمين التكافلي.2011/04/30

PHP t176،www.tammean.com/vb/ showthred (3

-طبيعة نشاط شركات التأمين.

www.Cu-Ghardaïa-etud.almontada.net/ t677-topic (4

-نشاط التأمين في الجزائر.